حلُّ الإشكالات في نظرة مركز تفسير إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات

ALTaymi

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد وقفت في هذه الأيام (وهي أواخر شهر صفر من عام ١٤٤٨هـ) على مشهد صادر عن مركز تفسير للدراسات القرآنية في ٢٤/ ٢/ ١٤٤١هـ= ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٩م، عنوانه: مناقشة بحث: "الإسرائيليات في التفسير بين ضرورة التوظيف وإمكان الاستغناء"؛ يتكلم فيه مدير المركز في مسألة: "تفسير القرآن بالإسرائيليات" الذي بدأ المركز بنشر المقالات فيه في ٢/ ٧/ ١٤٤٠هـ= ٩/ ٣/ ٢٠١٩م، وأصدر في أواخر سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م كتاب "توظيف الإسرائيليات في التفسير: دراسة تحليلية تأصيلية"، ولم أكن متابعًا لذلك إلا اطلاعًا سريعًا على "قراءة نقدية لتأصيل ابن تيمية لتوظيف الإسرائيليات في التفسير" لصاحب الكتاب المذكور، كما ذكرت في مقدمة نقضي لكتابه: "حجية تفسير السلف عند ابن تيمية: دراسة تحليلة نقدية". وإنما وقفت على المشهد المذكور في بداية هذا التعليق؛ لأني كنت أبحث في هذه المنصة (منصة X) عما يقال في تفسير القرآن بالإسرائيليات؛ فوجدت حسابًا باسم ابن قاضي الجبل (@ibin01) كَتَبَ في ٢٣/ ٢/ ١٤٤٨هـ= ٦/ ٨/ ٢٠٢٦م: "في هذه القضية مسألة يحسن الوقوف عندها، وهي أن كثيرًا من المعاصرين يعدون بعض الأقوال التفسيرية من الإسرائيليات، وهي ليست كذلك، حيث يجعلون دعوى كونها من الإسرائيليات مقدمة لردِّها، ليتأتى

لهم تقرير القول الآخر الذي يميل إليه مزاج المتكلم"، ووضع رابطًا للمشهد المذكور، فذهبت إليه، وشاهدته واستمعت إليه، فوجدته يخالف تقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة تفسير القرآن بالإسرائيليات، ويتهمه بمخالفة السلف، ويصفه بالتناقض!!! وبأن نظرته إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات غير صحيحة، وبأن فيها خللًا، فكتبت ما استدل به على ذلك، وما مثَّل به لما يقول بالخط الأحمر، وجعلت له عنوانًا يدل على المسألة التي يتكلم فيها، ثم علَّقت على كلامه، وأجبت عن إشكالاته، وأزلت أوهامه، بعون الله ومشيئته وتوفيقه.

الاحتجاج بالإسرائيليات:

يقول مركز تفسير: ((إن السلف كلهم قد أجمعوا على الاحتجاج بالإسرائيليات)) والاستشهاد بها والاستدلال بها.

ولم يذكر أحدٌ أن السلف كلهم أجمعوا على الاحتجاج بالإسرائيليات، بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من المحققين أن الإسرائيليات لا يحتج بها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٨/ ٣٢٢): «وآدم قد تاب من الذنب واستغفر فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعًا له عند ربه لاحتج ولم يتب ويستغفر. وقد روي في الإسرائيليات أنه احتج به، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملًا؛ فكيف إذا خالف أصول الإسلام بل أصول الشرع والعقل. نعم إن كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن؛ لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنة رسوله؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» [رواه الإمام أحمد في المسند، وهو في صحيح البخاري بنحو هذا اللفظ]» .

يقول مركز تفسير: ابن تيمية لم ينظر إلى المرويات الإسرائيلية على أنها أدلة لبيان المعاني، وإنما يقول: هي للاعتضاد وليست للاعتماد، (((والصحيح أنها للاعتماد، وأنها أدلة))).

والمرويات الإسرائيلية ليست أدلة أصلية لبيان المعاني، لكنها قد تكون أدلة فرعية ثانوية على المعنى فيما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق.

تشبيه الإسرائيليات بالشاهد الشعري:

يقول مركز تفسير: (((الشاهد الشعري يستشهدون بلغته لا بمعناه فكذلك الروايات الإسرائيلية)) هم يستشهدون بالمجمل المعنى الذي ورد فيها وليس بتفاصيلها. نحن هنا نحاكم المرويات الإسرائيلية كما نحاكم الشواهد الشعرية.

والاستشهاد في تفسير القرآن بالمرويات الإسرائيلية ليس كالاستشهاد فيه بالشعر أو بكلام العرب الفصحاء؛ الاستشهاد بهذا طلب للعلم بالمعنى الذي تدل عليه الكلمة القرآنية أو طلب لبيان معنى الجزء من الآية القرآنية بشعر العرب الفصحاء أو كلامهم.

أما الاستشهاد بالمرويات الإسرائيلية في تفسير القرآن فهو طلب لبيان معنى الآية أو خبرها وقصتها بالمرويات الإسرائيلية.

تفسير همِّ يوسف بامرأة عزيز مصر:

يقول مركز تفسير: "على سبيل المثال، لما تقول لي: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤] مثلًا، هذه من المواضع التي في سورة يوسف فيها اختلاف بين المفسرين، أليس كذلك؟ المفسرون من السلف كلهم يحتجون بالروايات الإسرائيلية التي تقول: إن يوسف عليه الصلاة والسلام قد هم بالمرأة همًا حقيقيًا، (((ويعني كاد أن يقع في الزنا

أو الفاحشة))). لكن الله عصمه عن ذلك. هذه كل الروايات. لكن المتأخرين يصرفون هذا. لماذا؟ لأنهم يقولون: إنه نبي، وعصمة الأنبياء تقتضي منا أن لا نقول: إنه قد أقدم على هذا الأمر. واضح هذا؟ هنا نقول: هذا القدر من القصة، وهو أنه قد همَّ ثم صُرِف؛ كل الروايات التي ذكروها من الإسرائيليات تثبته. طيب، بعض الروايات هذه القصة فيها إسفاف، أنه قد حل سراويله، وقد فعل، وقد فعل، مثل هذه التفاصيل. فالبعض يقول: كيف يليق هذا بنبي؟ نحن نقول: الذين أوردوها لا يهمهم هذه التفاصيل والاختلافات فيها.

والذين يردون هذه الروايات يقولون: حسبك في ردها أنها روايات فيها اختلاف. فنقول: هذا الاختلاف لا يهمنا. لكن ما اتفقت عليه من الدلالة هو الذي تنفك به معنى الآية. بس. هذه الفكرة يعني".

وليس "السلف كلهم يحتجون بالروايات الإسرائيلية التي تقول أن يوسف عليه الصلاة والسلام قد همَّ بالمرأة همًا حقيقيًا (((ويعني كاد أن يقع في الزنا أو الفاحشة))). لكن الله عصمه عن ذلك".

بل (((بعض))) مفسري السلف (((ينقلون))) نحو هذا، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، وليس السلف كلهم؛ لأنه لا يوجد كتاب نقلَ في كل آية قولَ السلف كلهم، ولم يحتجوا بها، فلا يلزم من الذكر والإيراد الاحتجاج؛ فقد تُذكر؛ إما لأن من ذكرها لم يتبين له مخالفة القرآن لها أو لأن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، وإن كان قولهم رجمًا بالغيب، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] .

مقدمة الجواب عن المثال الذي ضربه مركز تفسير للخلل في نظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات:

إن الهدف الذي سعى مركز تفسير كلَّ هذه السنين للوصول إليه، هو معرفة وجه إيراد السلف للإسرائيليات في تفسير القرآن، وقد خلص إلى أن مقصود السلف من ذكر الإسرائيليات في تفسير القرآن: الاستدلال على أمر محذوف أو مبهم لا يمكن أو يصعب فهم الآية بدونه، ولا تهمهم التفاصيل التي فيها، والاختلافات التي بينها؛ يعني: إن كان فيها تفاصيل، وبينها اختلافات، كما أن قوله: إن السلف يستدلون بما اتفقت عليه أو اشتركت فيه؛ يعني: إن كانت متعددة، ولم يكن ما يتعلق بالآية رواية إسرائيلية واحدة؛ فالمركز لم يهتم بهذه التفاصيل كذلك.

وهذا هدف حسن، لكن المركز يرى أن ابن تيمية لم يعرف وجه إيراد السلف للإسرائيليات في تفسير القرآن كما عرفه المركز، بل إنه يخالفه؛ لأنه يقول: هي للاعتضاد وليست للاعتماد، بينما يرى المركز (((الصحيح أنها للاعتماد، وأنها أدلة))) (((ولأن تقسيم ابن تيمية للإسرائيليات غير مناسب إذا نظرنا إليها على أنها دليل على تفسير القرآن))) وبسبب أن (((نظرة ابن تيمية كان فيها خلل)))؛ وبالتالي وقع في الخلل في نظرةِ أنك (((تستبعدها تمامًا))).

وابن تيمية يعلم تمام العلم وجه إيراد السلف للإسرائيليات في تفسير القرآن، وأنهم يذكرونها للمتابعة والاستشهاد والاعتضاد، وليس للاحتجاج والاعتماد عليها وحدها، وأنها دليل فرعي ثانوي، وليست دليلاً أصليًا، والاستدلال بها على أمر لا يمكن فهم آية بدونه لا يعني أنها للاعتماد، وأنها أدلة أصلية لبيان معاني الآيات التي تفسر بها؛ لأن الأصل هو الآية والحديث وأقوال الصحابة، ولأن الاستدلال بها مشروط بعدم مخالفة الأصول خلافًا لقول المركز (((إن تقسيم ابن تيمية للإسرائيليات غير مناسب إذا نظرنا

إليها على أنها دليل على تفسير القرآن))) فتقسيم ابن تيمية للإسرائيليات ومحاكمته لها وتعامله معها ونظرته إليها لا تقتضي أنك (((تستبعدها تمامًا))) وإنما تقتضي ألا يستدل على تفسير القرآن بما يتبين أنه كذب، وأما مركز تفسير فلم يذكر في المشهد الذي معنا – ومدته ساعة– أن الإسرائيليات منها ما هو كذب؛ لأنه داخل فيما يعنيه بقوله الذى كرَّره كثيرًا: "تفاصيل واختلافات لا تهم"! وهنا الخلل!! أن يستدل المفسربما هو في الحقيقة كذب، وليس تفاصيل واختلافات تحتمل الصدق والكذب؛ يهمنا القدر الذي اتفقت عليه من الدلالة أو المعنى الذي اشتركت فيه أو وجه الاستدلال بها.

يقول مركز تفسير: فحتى ابن تيمية على جلالته وذكائه؛ لما وقع الخلل في المنطلق، انعكس على التطبيق في المرويات الإسرائيلية.

الجواب عن المثال الذي ضربه مركز تفسير للخلل في نظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات:

أيُّ النظرين فيه خلل؟:

نظرة مركز تفسير إلى الإسرائيليات التي استدل بها على تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤]:

يرى مركز تفسير أن المعنى الذي اشتركت فيه الإسرائيليات التي أوردت للاستدلال بها على معنى قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾، واتفقت في الدلالة عليه، وبه ينفك معنى الآية= هو أن يوسف عليه السلام (((كاد أن يقع في الزنا أو الفاحشة))).

نظرة ابن تيمية إلى الإسرائيليات التي استدل بها على تفسير قول الله تعالى : ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤]:

ذكر شيخ الإسلام في مقدمة كلامه على هذه الآية في الفتاوى (١٠/ ٢٩٧) قول الإمام أحمد: "الهمَّ همَّان: همُّ خطرات، وهمُّ إصرار"، وبيَّن (٦/ ٥٧٥) أن همَّ المرأة بيوسف همُّ إصرار، ففعلت ما قدرت عليه من تحصيل مرادها، وإن لم يحصل لها المطلوب. وبيَّن (١٠/ ٧٤٠) أن همّ يوسف بها همّ خطرات وتركه. والخطرة تولد من النظرة وإن لم تكن متعمدة، والخطرات لا تزال تحدث في نفوس الناس، ولا يملكون دفعها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (١٥/ ١٤٨) عن تفسير همِّ يوسف عليه السلام بامرأة العزيز: "قد اتفق الناس على أنه لم تقع منه الفاحشة، ولكن بعض الناس يذكر أنه وقع منه بعض مقدماتها؛ مثل ما يذكرون أنه حل السراويل، وقعد منها مقعد الخاتن، ونحو هذا، وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا مستند لهم فيه إلا النقل عن بعض أهل الكتاب، وقد عرف كلام اليهود في الأنبياء وغضهم منهم؛ كما قالوا في سليمان ما قالوا، وفي داود ما قالوا؛ فلو لم يكن معنا ما يرد نقلهم، لم نصدقهم فيما لم نعلم صدقهم فيه؛ فكيف نصدقهم فيما قد دل القرآن على خلافه؟!"

ثم بيَّن دلالة القرآن على خلافه فقال (١٥/ ١٤٩): "والقرآن قد أخبر عن يوسف من الاستعصام والتقوى والصبر في هذه القضية ما لم يذكر عن أحد نظيره، فلو كان يوسف قد أذنب لكان إما مصرًا، وإما تائبًا، والإصرار ممتنع فتعين أن يكون تائبًا. والله لم يذكر عنه توبة في هذا، ولا استغفارًا كما ذكر عن غيره من الأنبياء؛ فدل ذلك على أن

ما فعله يوسف كان من الحسنات المبرورة والمساعي المشكورة، كما أخبر الله عنه بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (٩٠) ﴾".

وقال في (١٠/ ٢٩٧): "وأما ما ينقل: من أنه حل سراويله، وجلس مجلس الرجل من المرأة، وأنه رأى صورة يعقوب عاضًا على يده، وأمثال ذلك، فكله مما لم يخبر الله به ولا رسوله، وما لم يكن كذلك، فإنما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبًا على الأنبياء وقدحًا فيهم، وكل من نقله من المسلمين فعنهم نقله؛ لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا ﷺ حرفًا واحدًا، وقد شهدت النسوة له أنهن ما علمن عليه من سوء، ولو كان قد بدت منه [[مقدمات الزنا أو قارب أن يقع في الفاحشة، كما يقول مركز تفسير مستدلاً بالإسرائيليات على هذا المعنى، ناسبًا هذه "النظرة" إلى السلف كلهم]]] لكانت المرأة قد رأت ذلك، وهي من النسوة اللاتي شهدن وقلن: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ وقالت مع ذلك: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ وقالت: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ وقوله: ﴿سُوءٍ﴾ نكرة في سياق النفي فدل ذلك على أن المرأة لم تر منه سوءًا، فإن الهم في القلب لم تطلع عليه، ولو اطلعت عليه، فإنه إذا تركه لله كان حسنة، ولو تركه مطلقًا لم يكن حسنة ولا سيئة، فإنه لا إثم فيه إلا مع القول أو العمل".

الموازنة بين نظرة مركز تفسير ونظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات: تفسير همِّ يوسف عليه السلام بامرأة عزيز مصر مثلاً:

استدل مركز تفسير بالرواية الإسرائيلية على معنى الآية فرأى أنها تدل على أن معنى الآية أن يوسف عليه السلام (((كاد أن يقع في الزنا أو الفاحشة))) مع أن السلف الذين ورد عنهم تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ ينقلون أنه: "حل السراويل، وجلس منها

مجلس الخاتن". وتفسير الآية التي استدل مركز تفسير بالرواية الإسرائيلية عليه -من حيث هو؛ أي: بقطع النظر عن قائله، والطريقة التي سلكها لقوله- يمكن أن يحمل على ما ورد في الرواية الإسرائيلية، ويمكن أن يحمل على حديث النفس بما ورد في الرواية الإسرائيلية.

ويظهر أن مركز تفسير يرى أنه لولا ورود الإسرائيليات التي ذكرت قصة يوسف عليه السلام وامرأة عزيز مصر لم نكن لنعلم نوع همِّ يوسف عليه السلام أو موضوعه، ولربما قلنا كما قال بعض من لم يلتفت إلى هذه الإسرائيليات: إن يوسف عليه السلام همَّ بضرب المرأة أو بتركها أو تمناها زوجة أو لم يهم بالزنا ولا بمقدماته أصلاً، ورأي المركز هذا غير صحيح؛ فقد دل القرآن على نوع همِّ يوسف عليه السلام أو موضوعه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ [يوسف: ٢٤]، وقوله: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٤]؛ أي: يميل قلبي إليهن. فأغنانا الله عز وجل عن الإسرائيليات وغيرها؛ ولهذا نقول: إنها إنما تذكر على وجه المتابعة والاستشهاد والاعتضاد لا على وجه الاحتجاج بها، والاعتماد عليها وحدها، والحمد لله رب العالمين.

وأما ابن تيمية فعرض آثار السلف التي أوردت الرواية الإسرائيلية في قصة يوسف عليه السلام وامرأة العزيز على ما عندنا من الوحي؛ فردَّ ما دلَّ القرآن على خلافه؛ لأنه يكون كذبًا، والكذب لا يفيد شيئًا، وفسَّر الهمَّ بالمعنى الذي دلَّ عليه القرآن، ويدلُّ عليه معنى الهمِّ وتركيب الآية في كلام العرب، ودلَّ عليه ما لا يخالف القرآن من تلك الآثار، وهو أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق ابن عيينة، عن عثمان بن أبي سليمان، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه سئل عن همِّ يوسف ما بلغ؟ قال: "حل الهميان، وجلس منها مجلس الخاتن". يعني: بلغ

همُّه -أي: الخطرات التي خطرت بباله- ما ذُكِر، وهذه هي الرواية الصحيحة مما ورد عن ابن عباس في تفسير آية الهم في سورة يوسف، فمحاكمة ابن تيمية للإسرائيليات محاكمة مفصلة دقيقة، تستشهد بالإسرائيليات التي يشهد لها الكتاب والسنة بالصدق والصحة، وترد ما يخالفهما، وتجيز حكاية ما لا يخالفهما، ولا يشهدان له بالصحة. كما قال في الإستقامة (١/ ٢٠٢): "متى كان في الأحاديث التي لا تعرف صحتها والأحاديث الضعيفة ما يوافق أصول الإسلام، وما لا يوافق قبول الحق وترك الباطل؛ فنقبل من هذه الحكاية ما وافق الأصول، ونرد منها ما خالف الأصول".

فلم يأت ابن تيمية بقول جديد في تفسير الآية بل هو ما يُفهم من قول ابن عباس في الرواية الصحيحة عنه، ويظهر أنه قول الطبري الذي أثنيتم عليه -بحق- بأنه "من أمثل من وظف تفاسير السلف، وكان أهم ما عنده بيان المعنى"؛ فقد قال: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله جل ثناؤه أخبر عن همِّ يوسف، وامرأة العزيز كل واحد منهما بصاحبه، لولا أن رأى يوسف برهان ربه، وذلك آية من آيات الله، زجرته عن ركوب ما همَّ به يوسف من الفاحشة. وجائز أن تكون تلك الآية صورة يعقوب، وجائز أن تكون صورة الملك، وجائز أن يكون الوعيد في الآيات التي ذكرها الله في القرآن على الزنا، ولا حجة للعذر قاطعة بأي ذلك من أي. والصواب أن يقال في ذلك ما قاله الله تبارك وتعالى، والإيمان به، وترك ما عدا ذلك إلى عالمه". ولم يذكر أن همَّ يوسف بامرأة العزيز هو أنه فعل شيئًا مما نقله بعض مفسري السلف، لكنه لم يذكر أيضًا أن الهمَّ نوعان. فقال في أوائل كلامه في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]: "ومعنى الهم بالشيء في كلام العرب: حديث المرء نفسه بمواقعته، ما لم يواقع".

مفترق النظرين:

تقدم أن تفسير الآية الذي استدل مركز تفسير بالرواية الإسرائيلية عليه؛ وهو أن يوسف عليه السلام (((كاد أن يقع في الزنا أو الفاحشة))) يمكن أن يحمل على ما ورد في الرواية الإسرائيلية، ويمكن أن يحمل على حديث النفس بما ورد في الرواية الإسرائيلية، بقيد قطع النظر عن قائله، والطريقة التي سلكها لقوله.

وهنا بيان حاله بالنظر إلى قائله، والطريقة التي سلكها لقوله؛ فيقال: القول بأن يوسف عليه السلام (((كاد أن يقع في الزنا أو الفاحشة))) إن حُمِل على ما ذكر في الرواية الإسرائيلية كان كذبًا مثلها، وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية فيما تقدم كذب الرواية الإسرائيلية ومخالفتها للقرآن، والكذب لا يفيد شيئًا.

وإن حُمِل على حديث النفس بذلك كان صوابًا، وكان موافقًا لتفسير شيخ الإسلام.

ولكن مركز تفسير -ويحزنني أن أقول هذا- لم يقصد بتفسيره نحو تفسير شيخ الإسلام؛ فقد ذكره على أنه خلاف تفسيره، وقال عن ابن تيمية وعن تفسيره لهذه الآية -فيما يظهر، وإن لم يصرح بها-: إنه "جاء بقول جديد"!!!

لكنه في المختصر في تفسير القرآن الكريم -الذي أصدره عام ١٤٣١هـ=٢٠١٠م، في مجلد واحد، مطبوعًا على حاشية المصحف الشريف، وطبع بعد ذلك العام طبعات كثيرة- قال في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]: "ولقد رغبت نفسها في فعل الفاحشة، وخطر على نفسه هو ذلك". ولم يقل: (((وكاد [يوسف عليه السلام] أن يقع في الفاحشة)))!!! كما صار يقول بعد عشر سنين، حين اعتمد على الروايات الإسرائيلية، وجاء بقول جديد!!

هل تعامل ابن تيمية مع الإسرائيليات يناقض حجية أقوال السلف؟

يقول مركز تفسير: "ابن تيمية بردِّه للإسرائيليات وتعامله معها بهذه الطريقة ناقض [نفسه؛ فـ] هو نفسه عنده مبدأ كبير، وهو مبدأ حجية أقوال السلف. كيف؟ أنت دائمًا تدافع عن أقوال السلف وتقول: إنها حجة. ثم هنا تقول: لا.

بدليل أن ابن تيمية رد قولًا أجمع عليه السلف في التفسير؛ لأنهم اعتمدوا فيه على روايات إسرائيلية كلها، وجاء بقول جديد".

ويجاب عن هذا بأن ابن تيمية لم يرد قولًا أجمع عليه السلف في التفسير؛ لأنهم اعتمدوا فيه على روايات إسرائيلية كلها، وإنما ردَّ رواية إسرائيلية أوردها كثير من السلف -وليس كلهم- لدلالة القرآن على خلافها، كما سبق بيانه آنفًا في الكلام على تفسير همِّ يوسف بامرأة العزيز.

وأما إن كان المرادُ بأنه "رد قولًا أجمع عليه السلف في التفسير؛ لأنهم اعتمدوا فيه على روايات إسرائيلية كلها، وجاء بقول جديد" قولَه في تفسير قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [سورة يوسف: ٥٢] بأن هذا من كلام امرأة العزيز، بينما حكى ابن جرير وابن أبي حاتم عن أربعة عشر مفسرًا من السلف أن القائل هو يوسف عليه السلام، ولم يَحْكِ ابنُ جرير وابنُ أبي حاتم غيرَه.

فيجاب عن هذا: بأن القول بأن القائل لذلك الكلام هو يوسف عليه السلام؛ لم يُحْكَ عن أحدٍ من الصحابة إلا ابن عباس رضي الله عنهما، ولم يثبت عنه، لأنه من طريق إسرائيل بن يونس عن سماك بن حرب عن عكرمة عنه، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة، كما قال علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة وغيرهما، قال ابن المديني: "رواية سماك عن عكرمة مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول عن ابن عباس؛ إسرائيل، وأبو الأحوص". وسماك تغير بأخرة، فكان ربما تلقن، ولا يلزم من

إيراد الثلاثة عشر مفسرًا الآخرين للإسرائيليات في تفسير الآية الاحتجاج بها أو أنها مما عُلمت صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، والمسألة مظنة للخلاف، وإن لم ينقل، وقد بيَّن ابن تيمية مخالفة هذا القول للقرآن في كتاب مفرد.

فلم يناقض ابن تيمية مبدأه في حجية أقوال السلف، ولم يخالف مذهبه المعروف عنه؛ وهو أنه لا يجوِّز أن تتأول الآية بخلاف تأويل السلف، كما أن من المتقرر عنده أن السلف إذا تنازعوا فالحق لا يخرج عنهم، فيمكن طلب الحق في بعض أقاويلهم، وأنهم إذا اختلفوا في تأويل آية لم يجز لمن بعدهم إحداث قول جديد؛ فإنهم إذا أجمعوا على أن المراد بالآية إما هذا، وإما هذا كان القول بأن المراد غير هذين القولين خلافًا لإجماعهم، كما بيَّن هذا وقرره في مواضع من فتاواه.

وإن كان مرادُ مركز تفسير بأن ابن تيمية "رد قولًا أجمع عليه السلف في التفسير؛ لأنهم اعتمدوا فيه على روايات إسرائيلية كلها، وجاء بقول جديد" قولَه في تفسير قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [سورة يوسف: ٥٢] فإن مركز تفسير نفسه قال في كتابه المختصر في التفسير في تفسير هذا الآية: قالت امرأة العزيز: ليعلم يوسف حين أقررت أني أنا الَّذي راودته، وأنه صادق أني لم أفترِ عليه في غيابه.

ذكر المفسِّر للرواية الإسرائيلية استدلال أو مجرد نقل؟

يقول مركز تفسير: " إن المفسر مستدل، وليس مجرد ناقل للرواية الإسرائيلية".

وهذا غير صحيح، بل ذكر المفسِّر للإسرائيلية يحتمل هذا وهذا؛ فقد يكون مستدلاً، وقد يكون مجرد ناقل.

قال شيخ الإسلام في الفتاوى (١/ ٢٥١): «الإسرائيليات: يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما عُلِم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في

شرعنا. فأما أن يثبت شرعا لنًا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت، فهذا لا يقوله عالم ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة».

وقال -كما في جامع المسائل، طبعة عطاءات العلم (٤/ ٧٢)-: «الإسرائيليات تارةً يُعلَم صحتُها، وتارةً يُعلَم أنها كذبٌ، وتارةً لا يُدرَى». فلا يستدل على وجه الاستشهاد إلا بالإسرائيليات التي يعلم صحتها.

وقال -كما في جامع المسائل أيضًا (٥/ ٢٥٩)، وهو يتكلم عن قول الله تعالى-: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [سورة يوسف: ٥٢]: «ومن قال إنه من كلام يوسف فقد قال باطلاً، والنقولات في ذلك عن ابن عباس ضعيفة بل موضوعةٌ. ولو قُدِّرَ أنه قال ذلك فبعضُ ما يُخبره هذا وعبد الله بن عمرو من الإسرائيليات كله مما سمعوه من أهل الكتاب، فلا يجوز الاحتجاج به.

والصاحب والتابع قد يَنقُلُ عنهم ما لم يَتبَيَّن له أنه كذِبٌ، فإن تبيَّنَ لغيره أنه كَذِبٌ لم يجز نقله إلا على وجه التكذيب، كما قال كثير منهم: إن الذبيح إسحاق، ودلائل الكتاب والسنة وغير ذلك أنه إسماعيل، وأمثال ذلك.

وكثير من السلف يروي أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إما مسندة، وإما مرسلة، فإن كان لم يعلم أنها كذب فيجوز له روايتها، وإن كان غيره ممن عَلِمَ أنها كذب لا يجوز له روايتها. وعامة ما ينقله سلفنا من الإسرائيليات إذا لم يكن عن نبينا صلى الله عليه وسلم فهو دون المراسيل عن نبينا صلى الله عليه وسلم بكثير؛ فإن أولئك النقلة من أهل الكتاب، والمدة طويلة، وقد عُلِم الكذبُ فيهم. والله أعلم».

وقال في الفتاوى (٥/ ٤٦٤): «وقد جاء أيضا من حديث وهب بن منبه وغيره من الإسرائيليات قربه من أيوب عليه السلام وغيره من الأنبياء عليهم السلام ولفظه -

الذي ساقه البغوي – أنه أظله غمام ثم نودي: يا أيوب؟ أنا الله يقول: أنا قد دنوت منك أنزل منك قريبًا، لكن الإسرائيليات إنما تذكر على وجه المتابعة لا على وجه الاعتماد عليها وحدها وهو سبحانه وتعالى قد وصف نفسه في كتابه وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بقربه من الداعي وقربه من المتقرب إليه فقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦]» .

وقال في الفتاوى (١٣/ ٣٦٦) في المقدمة التي كتبها في أصول التفسير، وهو كلامه المعروف والمشهور عن الإسرائيليات: «غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو؛ ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يحدث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها– ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني– ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث– ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل؛ فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم.

وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء

الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم.

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز، كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] .

فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين الأولين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلا لرده كما ردهما، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاء ظَاهِرًا﴾ أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجْم الغيب؛ فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم.

فأما من حكى خلافًا في مسالة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا. فإن صحح غير الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب، أو جاهلًا فقد أخطأ، كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا،

ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنى فقد ضيع الزمان، وتكثر بما ليس بصحيح فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب».

هل تورط ابن كثير لما أخذ بتنظير ابن تيمية؟!

يقول مركز تفسير: "عندما يقول ابن تيمية الآن أن ما وافق شرعنا من مضمون الروايات نقبله. وما خالفه نرده. وما لم يكن، فيعني، حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج. هذا كلام تنظيري. صح؟

تعال عند التطبيق. تجي فإذا فيه روايات مضمونها يخالف ما عندنا. لكن (((كل السلف))) استشهدوا به.

إذًا التنظير غير مطابق للتطبيق. صح؟

ولذلك ابن كثير لما أخذ بتنظير ابن تيمية وجاء عند التطبيق تورط.

ولذلك في بعض المواضع يقول: ويكفي في هذه الآية قراءتها. لا يريد أنه يستشهد بالمرويات الإسرائيلية. يكفي في هذه الآيات قراءتها. وورد فيها روايات كثيرة مختلفة أو كذا. لأنه تورط. لو استخدمها فهي تخالف التنظير. هي فيها ما يخالف ديننا من حيث المضمون. لكنها من حيث بيان المعنى مفيدة لنا".

قول ابن تيمية: "وما علمنا أنه كذب رددناه" لا يلزم منه ألا يروى ولا يُذْكر.

وقول مركز تفسير: (((كل السلف))) قد تقدَّم بيان ما فيه.

وإيراد المرويات الإسرائيلية وذكرها في التفسير أو في غيره من أبواب العلم لا يلزم منه الاستشهاد بها، فقد تذكر من باب ذكر خلافهم، كما لا يلزم أن يكون كل من أوردها يعلمُ أنها تخالف ما عندنا أو يعلمُ ما عندنا مما يخالفها.

ولم أجد أن ابن كثير لما أخذ بتنظير ابن تيمية، وجاء عند التطبيق تورط، كما لم أجده قال في آية: ويكفي في هذه الآية قراءتها، وإنما رأيت أنه لم يذكر ما ورد في تفسير آية الهمِّ، فقال: "اختلفت أقوال الناس وعباراتهم في هذا المقام، وقد روي عن ابن عباس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وطائفة من السلف في ذلك ما ذكره ابن جرير وغيره، والله أعلم.

وقال بعضهم: المراد بهمِّه بها همُّ خطرات حديث النفس. حكاه البغوي عن بعض أهل التحقيق، ثم أورد البغوي هاهنا حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقول الله تعالى: إذا همَّ عبدي بحسنة فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها، وإن همَّ بسيئة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإنما تركها من جرائي، فإن عملها فاكتبوها بمثلها".

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين وله ألفاظ كثيرة، هذا منها.

وقيل: همَّ بضربها. وقيل: تمناها زوجة. وقيل: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ أي: فلم يهم بها. وفي هذا القول نظر من حيث العربية، ذكره ابن جرير وغيره".

ففسَّرها، ولم يتورط، ولو كان يقول في بعض المواضع: يكفي في هذه الآيات قراءتها؛ لقال هذا في هذا الموضع؛ فالظاهر أن مركز تفسير ذكر هذا القول بالمعنى.

الاحتجاج بالإسرائيليات في العقائد:

يقول مركز تفسير: " والقول بأن الإسرائيليات فقط في باب الأخبار والقصص هذا غير صحيح. هي موجودة في العقائد أيضًا".

ويقول: "الأخ خليل له (((دعوى انحصار الاستشهاد بالإسرائيليات في أبواب الأخبار والقصص)))، وعدم الاستشهاد بها (((والاحتجاج في باب العقائد)))".

[القول بانحصار توظيف المرويّات الإسرائيلية في القصص وعدم دخولها في العقائد والأحكام: قراءة نقديّة].

ويقول: "عندما أعاد خليل النظرة للإسرائيليات بهذا المنظور صحح مقولةً؛ الذين يردون الإسرائيليات، والذين يقبلونها؛ يقولون بها، وهي خاطئة، وهي أن المرويات الإسرائيلية لم ترد إلا في باب الأخبار وقصص الأنبياء. ولم ترد في العقائد والأحكام. هذه طلعت نتيجة غلط الآن. في قصة يوسف أليست مرتبطة بعصمة الأنبياء؟ وهي مسألة عقدية. في قصة داوود. في قصة سليمان. في علاقة موسى مع السامري وكذا. فهي مرتبطة بالعقيدة. لأنها فعلاً (((استُدِلَّ بها في قضايا عقدية))). لم ننظر نحن إلى مضمونها نفسه. لا. (((استدل بها في عصمة الأنبياء))). فإذاً القول بأنها لم ترد في باب العقائد غير دقيق. بل هي وردت في باب العقائد. في عصمة الأنبياء وهي مسألة عقدية. في قضايا الملائكة. في بعض الروايات في قضايا الملائكة، في وصف الملائكة إلى آخره".

هذا آخر كلام مركز تفسير في المشهد المذكور قبل الانتقال إلى محاورة المتلقين، فختم عرضه لبحث: "الإسرائيليات في التفسير بين ضرورة التوظيف وإمكان الاستغناء" بنحو ما قاله في مقدمات كلامه، حيث قال: (((إن السلف كلهم قد أجمعوا على الاحتجاج بالإسرائيليات)))، وهنا يذكر أنه (((استُدِلَّ بها في قضايا عقدية))) و(((استدل بها في عصمة الأنبياء))) وقد تقدمت الإجابة عن إشكالها على عصمة الأنبياء بمناقشة الإسرائيليات الواردة في قصة يوسف عليه السلام وامرأة عزيز مصر، وتقدم أنه لم يذكر أحدٌ أن السلف كلهم أجمعوا على الاحتجاج بالإسرائيليات، بل نقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق المسلمين على أنه لا يحتج بها في الدين حيث قال في الفتاوى (١/ ٢٥٧): «وحكى أبو محمد المكي وأبو الليث السمرقندي وغيرهما "أن آدم عند معصيته قال: اللهم بحق محمد اغفر لي خطيئتي – قال: ويروى تقبل توبتي – فقال

الله له: من أين عرفت محمدًا؟ قال رأيت في كل موضع من الجنة مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، قال ويروى: محمد عبدي ورسولي فعلمت أنه أكرم خلقك عليك؛ فتاب عليه وغفر له". ومثل هذا لا يجوز أن تبنى عليه الشريعة، ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين؛ فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التي لا تعلم صحتها إلا بنقل ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه لو نقلها مثل كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما ممن ينقل أخبار المبتدأ، وقصص المتقدمين عن أهل الكتاب؛ لم يجز أن يحتج بها في دين المسلمين باتفاق المسلمين؛ فكيف إذا نقلها من لا ينقلها لا عن أهل الكتاب ولا عن ثقات علماء المسلمين؟ بل إنما ينقلها عمن هو عند المسلمين مجروح ضعيف لا يحتج بحديثه، واضطرب عليه فيها اضطرابًا يعرف به أنه لم يحفظ ذلك. ولا ينقل ذلك ولا ما يشبهه أحد من ثقات علماء المسلمين الذين يعتمد على نقلهم، وإنما هي من جنس ما ينقله إسحاق بن بشر وأمثاله في كتب المبتدأ، وهذه لو كانت ثابتة عن الأنبياء لكانت شرعًا لهم، وحينئذ فكان الاحتجاج بها مبنيًا على أن شرع من قبلنا: هل هو شرع لنا أم لا؟ والنزاع في ذلك مشهور. لكن الذي عليه الأئمة وأكثر العلماء أنه شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، وهذا إنما هو فيما ثبت أنه شرع لمن قبلنا من نقل ثابت عن نبينا صلى الله عليه وسلم أو بما تواتر عنهم لا بما يروى على هذا الوجه، فإن هذا لا يجوِّز أن يحتج به في شرع المسلمين أحدٌ من المسلمين».

وتقدم ذكر قول شيخ الإسلام: "الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد".

ولا أعلم أحدًا قال: إنها لم تورد في باب العقائد إلا أن يكون من المعاصرين الذين ليس لهم اطلاع على كتب العقيدة المسندة، لكنها لم تُورد للاحتجاج بها أو للاعتقاد، والمركز لم يصرح هنا بالاحتجاج بالإسرائيليات في باب العقائد، وإنما صرح بأنه

(((استُدِلَّ بها في قضايا عقدية))) و(((استُدِلَّ بها في عصمة الأنبياء))) ويفهم من كلامه أنه استُدِلَّ بها في قضايا الملائكة كوصفهم ونحو ذلك، فإن كان المراد بهذا أنها ذُكرت في كتب الاعتقاد التي تورد أقوال السلف؛ للاستدلال بها على مسائل الاعتقاد على وجه المتابعة والاستشهاد والاعتضاد؛ فهذا جائز.

وإن كان المراد أنها ذُكرت في كتب الاعتقاد التي تورد أقوال السلف؛ للاستدلال بها على مسائل الاعتقاد على وجه الاحتجاج والاعتماد عليها وحدها؛ فإن الإسرائيليات لا تصلح للاحتجاج بها والاعتماد عليها وحدها، كما تقدَّم بيانه، والله أعلم.

استطراد وتنبيه بمناسبة قول مركز تفسير إنه استُدِلَّ بالإسرائيليات في قضايا عقدية؛ مثل: وصف الملائكة:

الآثار الموقوفة أو المقطوعة في الأمور الغيبية تشتبه ويُتَنازع في ماهيتها: هل هي موقوفات أو مقطوعات لها حكم المرفوعات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أو هي إسرائيليات؟

هذا مثال لهذه المسألة:

"قال أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «إبطال التأويلات لأخبار الصفات [يعني: صفات الله سبحانه تعالى]» (ص٢٦٤ طبعة دار غراس الكويتية):

٢١٤ – ناه أبو القسم قال نا علي بن إبراهيم بن موسى نا موسى بن عبيد الله بن يحيى المقري نا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي نا أبو أسامة قال نا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: خلق الله الملائكة من نُور الذراعين والصدر.

وناه من طريق آخر بهذا اللفظ.

اعلم أن الكلام في هذا الخبر في فصلين: أحدهما في إثبات الذراعين والصدر، والثاني في خلق الملائكة من نوره.

أما الفصل الأول: فإنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات الذراعين والصَّدر، إذ ليس في ذلك ما يُحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأنا لا نُثبت ذراعين وصدرًا هي جوارح وأبعاض، بل نُثبت ذلك صفة كما أثبتنا اليدين والوجه والعين والسمع والبصر، وإن لم نعقل معناه.

فإن قيل: عبد الله بن عمرو لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو موقوف عليه فلا يلزم الأخذ به.

قيل: إثبات الصفات لا يؤخذ إلا توقيفًا، لأن لا مجال للعقل والقياس فيها، فإذا رُوي عن بعض الصحابة فيه قول، علم أنهم قالوه توقيفًا.

فإن قيل: فقد قيل إنَّ عبد الله بن عمرو أصاب وسقين يوم اليرموك، وكان فيها من كتب الأوائل مثل "دانيال" وغيره، فكانوا يقولون له إذا حدثهم: حدثنا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تحدثنا من وسقيك يوم اليرموك فيحتمل أن يكون هذا القول من جملة تلك الكتب فلا يجب قبوله، وكذلك كان وهب بن منبه يقول: إنما ضل من ضل بالتأويل، ويرون في كتب "دانيال" أنه لما علا إلى السماء السابعة فانتهوا إلى العرش، رأى شخصًا ذا وفْرة فتأول أهل التشبيه على أن ذلك ربهم، وإنما ذلك إبراهيم.

قيل: هذا غلط لوجوه: أحدهما: أنه لا يجوز أن يظن به ذلك لأن فيه إلباس في شرعنا، وهو أنه يروي لهم ما يظنوه شرعًا لنا، ويكون شرعًا لغيرنا، ويجب أن ننزه الصحابة عن ذلك.

والثاني: إنَّ شرعنا وشرع غيرنا سواء في الصفات، لأن صفاته لا تختلف باختلاف الشرائع.

فإن قيل: يحتمل أن يكون ذلك صدرًا وذراعين لبعض خلقه لأنه ذكر الذراعين والصدق مطلقًا، وقد وجد في النجوم ما يسمى ذراعين وصدرًا وتكون الفائدة في ذلك التنبيه على ما في قدرته من المخلوقات، وإنشاء المخترعات.

قيل: هذا غلط، لأنه ذكر الذراعين والصدر بالألف واللام، والألف واللام يدخلان للعهد أو للجنس، وليس يمكن حمله على الجنس، لأنه يقتضي كل ذراع وكل صدر، وليس ها هنا معهود من الخلق يشار إليه، فلم يبق إلا أن يحمل عليه سبحانه، لأنه أعرف المعارف، يبين صحة هذا أنه لما أراد تخصيص بعض الملائكة بفضيلة أو حكم عرَّفه باسمه، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا للهِّ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (١٩٣)﴾ [الشعراء: ١٩٣] ونحو ذلك، ولأن حمله على بعض خلقه يُسقط فائدة التخصيص بالملائكة، فلما خصَّ الملائكة بالذكر، علم أنه قَصَد تشريفهم، وإذا حُمل على بعض خلقه لم يكن لهم مزية.

وأما الفصل الثاني: وهو خلق الملائكة من نوره فليس على ظاهره، ومعناه خلقها بنوره تشريفًا لهم، كما خلقٍ آدم بيده تشريفًا له على غيره من خلقه، وإنما لم يجز حمله على ظاهره، لأن ذلك يُحيل صفاته ويخرجها عما تستحقه، لأن نور ذاته قديم، والقديم لا يتبعض فيكون بعضه مخلوقًا كسائر صفاته.

وهذا ظاهر كلام أحمد، وذلك أنه قال في قوله تعالى ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] يقول: من أمره، وتفسير "روح الله" أنها روح الله خلقها، كما يقال: سماء الله وأرض الله، فلم يحمل الكلام على ظاهره في الروح بل تأوله، لأن في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، كذلك ها هنا".

وبعد:

هل يكفي لإثبات خطأ نظرة مركز تفسير إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات مثال واحد؟

قد يقال: هل يكفي لإثبات خطأ نظرة مركز تفسير إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات مثال واحد؟

فيجاب عن هذا بما قاله مركز تفسير نفسه في المشهد الذي معنا حيث قال: "هذا المثال [يعني: تفسير قول الله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَاسَامِرِيُّ (٩٥) قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي (٩٦)﴾ بالإسرائيليات، وهي إسرائيليات لا تخالف أصول الإسلام] يريد الكاتب والباحث أن يثبت لنا أنه لا يمكن أن نفهم الآية فهمًا صحيحًا إلا بالاعتماد على الروايات الإسرائيلية. تشيل الروايات الإسرائيلية راح عليك المعنى. ما في عندك أي خيار آخر. وهو جاء بهذا المثال لكي يثبت هذه الدعوة: ضرورة التوظيف وعدم إمكانية الاستغناء. هو أثبت ضرورة التوظيف وعدم إمكانية الاستغناء بمثال واحد. طيب، هل هذا المثال الواحد يكفي؟ نعم يكفي. لأنك إذا أثبتت هذا المثال فيكفي مثال واحد ليثبت دعواك. ورد الدعوة التي تقول: استبعدوا الإسرائيليات تمامًا".

وقد نسب الدعوة التي تقول: استبعدوا الإسرائيليات تمامًا إلى ابن تيمية، وهذا خطأ، كما تقدَّم بيانه.

أليس نقد الكتب والمقالات التي أصدرها مركز تفسير أولى من الجواب عما ورد في المشهد المذكور؟

قد يقال: أليس نقد الكتب والمقالات التي أصدرها مركز تفسير -خاصة كتاب "توظيف الإسرائيليات في التفسير: دراسة تحليلية تأصيلية"- أولى من الجواب عما ورد في المشهد المذكور؟

فيقال: لا. لأن المتحدث في المشهد هو مدير مركز تفسير، وهو ملمٌّ بالكتب والمقالات التي أصدرها المركز، وقد عبَّر عنها تعبيرًا صحيحًا. هذا من جهة المادة العلمية.

والجواب عما ورد في المشهد أولى أيضًا من جهة الانتشار، فقد بلغ عدد الذين شاهدوه عشرة آلاف مشاهد، ولا أظن الكتاب انتشر هذا الانتشار؛ لأن أسلوب مؤلفه لا يناسب الموضوعات التي يكتب فيها، وقد ذكر مدير مركز تفسير في المشهد: أن أسلوب مؤلف الكتاب أسلوب فيه صعوبة، فيه نوع من العبارات التي يمكن الإتيان بعبارات أسهل منها. لكننا نغتفر له هذه الوعورة في أسلوبه، وندعوه إلى تذليل العبارات وتبسيطها؛ لأن الهدف هو إيصال المعاني بسهولة.

وبعد هذا ما يسَّر الله عز وجل تعليقه على المشهد المذكور، وأسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يوفقني والقائمين على مركز تفسير لما يحبه ويرضاه من القول والعمل، وأن يجزيهم خيرًا على جهودهم في خدمة الدراسات القرآنية وأهلها، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

ALTaymi

٤/ ٣/ ١٤٤٨هـ=١٧/ ٨/ ٢٠٢٦م

فهرس المسائل

الاحتجاج بالإسرائيليات: ٢

تشبيه الإسرائيليات بالشاهد الشعري: ٣

تفسير همِّ يوسف بامرأة عزيز مصر: ٣

مقدمة الجواب عن المثال الذي ضربه مركز تفسير للخلل في نظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات: ٥

الجواب عن المثال الذي ضربه مركز تفسير للخلل في نظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات: ٦

أيُّ النظرين فيه خلل؟: ٦

نظرة مركز تفسير إلى الإسرائيليات التي استدل بها على تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤]: ٦

نظرة ابن تيمية إلى الإسرائيليات التي استدل بها على تفسير قول الله تعالى : ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [سورة يوسف: ٢٤]: ٧

الموازنة بين نظرة مركز تفسير ونظرة ابن تيمية إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات: تفسير همِّ يوسف عليه السلام بامرأة عزيز مصر مثلاً: ٨

مفترق النظرين: ١١

هل تعامل ابن تيمية مع الإسرائيليات يناقض حجية أقوال السلف؟ ١٢

ذكر المفسِّر للرواية الإسرائيلية استدلال أو مجرد نقل؟ ١٣

هل تورط ابن كثير لما أخذ بتنظير ابن تيمية؟! ١٧

الاحتجاج بالإسرائيليات في العقائد: ١٨

استطراد وتنبيه بمناسبة قول مركز تفسير إنه استُدِلَّ بالإسرائيليات في قضايا عقدية؛ مثل: وصف الملائكة: ٢١

الآثار الموقوفة أو المقطوعة في الأمور الغيبية تشتبه ويُتَنازع في ماهيتها: هل هي موقوفات أو مقطوعات لها حكم المرفوعات إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أو هي إسرائيليات؟ ٢١

هل يكفي لإثبات خطأ نظرة مركز تفسير إلى تفسير القرآن بالإسرائيليات مثال واحد؟ ٢٤

أليس نقد الكتب والمقالات التي أصدرها مركز تفسير أولى من الجواب عما ورد في المشهد المذكور؟ ٢٥